وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:

الإستراتيجية الصينية في إفريقيا

الموجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص :الدراسات الإستراتيجية

من إعداد:
د .قلاع الضروس سمير

تقديم واشراف
أد/ مرسي مشري

السنة الجامعية 2021 / 2020 م

محاور المحاضرات المعتمدة لطلبة السنة الثانية ماستر دراسات أستراتيجية:

المحاضرة الأولى : السياسة الخارجية الصينية.
المحاضرة الثانية : أهداف السياسة الخارجية الصينية.
المحاضرة الثالثة :محددات السياسة الخارجية الصينية.
المحاضرة الرابعة :ادوات السياسه الخارجيه الصينيه.

المحاضرة الخامسة: السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا.
المحاضرة السادسة: محددات السياسة الخارجية الصينية فى إفريقيا.
المحاضرة السابعة: أدوات السياسه الصينيه فى إفريقيا.
المحاضرة الثامنة: الأهداف الاستراتيجية للتوجه الصيني نحو أفريقيا
المحاضرة التاسعة: موقف الإدارة الأمريكية من آليات ووسائل الاستراتيجية الصين في أفريقيا .
المحاضرة العاشرة: العلاقات الصينية-الإفريقية
المحاضرة الحادي عشر: الرؤية الاقتصادية الصينية في إفريقيا
المحاضرة الثاني عشر : وسائل الصين لتحقيق رؤيتها الاقتصادية في إفريقيا
المحاضرة الثالثة عشر: الاستثمارات الصينية في إفريقيا ومجالاتها
المحاضرة الرابعة عشر: قراءة إقتصادية في العلاقات الصينية الإفريقية.
المحاضرة الخامسة عشر: الاستراتيجية الصينية في إفريقيا:
المحاضرة السادسة عشر: مستقبل التعاون الاقتصادي الصيني-الإفريقي: الحوافز والحواجز.

المحاضرة الأولى : السياسة الخارجية الصينية.

أصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية، من السمات الرئيسية المميزة لفترة ما بعد نهاية القطبية الثنائية. فالصين بمعدلات نموها الأعلى من نوعها في العالم، و وزنها الإستراتيجي على المستوى الإقليمي و الدولي، و مؤسستها العسكرية المتجهة نحو التحديث، و كثافتها السكانية العالية، و إرثها الحضاري و التاريخي و الثقافي الكبير، أصبحت محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر و المعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم، لمحاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتميز، و لإستشراف مستقبل هذه القوة الصاعدة، ذات الطموحات الإقليمية و العالمية.و قد ادركت الصين فى وقت مبكر أهمية القارة الإفريقية بالنسبة اليها ، ولم تتردد الصين في السعي لتقويه العلاقات مع افريقيا و ذلك لما لها من مكاسب من جميع النواحي بالنسبة للطرفين.

وتناول المهتمون بالشأن الصينى الخارجى للصين مجموعه من العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية الصينية تتمثل فى العوامل الداخلية و الخارجية , حيث تتمثل العوامل الداخلية فى تضافر عدد من العناصر مثل التاريخ و التقاليد و النظام السياسى و القادة

السياسية و الايديولوجيا و الاقتصاد . اما بالنسبه للعوامل الخارجية فهناك من تكلم عن تأثير النظام الدولى على التوجه السياسى الخارجى الصينى

هذا فى ظل توجه عام يكمن فى ان الصين ظلت تنتهج "مبدأ السلام و الاستقلال". و تحدد موقفها و سياساتها فى فى جميع الشئون الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصينى و شعوب العالم و التمييز بين الصواب و الخطأ, ولا تخضع لأيه ضغوط خارجيه .

و حاليا تنتهج الصين سياسه خارجيه سلميه و مستقله , و تتمثل الأهداف الأساسيه للسياسة الخارجية الصينية فيما يلى : حمايه إستقلال الصين و سلامه أراضيها , و توفير بيئه دوليه ملائمه لتنفيذ الإصلاح و الإنفتاح على الخارج و بناء العصرنة الحديثة فى الصين و حماية السلام العالمى و دفع التنمية ويتفق معظم المحللين للمعالم الرئيسية لسياسة الصين الخارجية ان السياسة الخارجية للصين تنطلق من "المبادئ الخمسة للتعايش السلمى" حيث تمثل هذه المبادئ القاعدة الثابته لتحرك الصين العالمى و تنص هذه المبادئ على:

- **الإحترام المتبادل لسيادة ووحده الأراضى الصينية**
- **عدم الإعتداء المتبادل**
- **عدم التدخل فى الشئون الداخليه للدول الأخرى**
- **المساواة والمنفعة المتبادلة**
- **التعايش السلمى**

و للتأكيد على الإلتزام بهذه المبادئ تم وضعها فى وثائق لتبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين و اكثر من مائة دولة.

المحاضرة الثانية : أهداف السياسة الخارجية الصينية:

يمكن توضيح أهداف السياسة الخارجية للصين من خلال المحاور الثلاثه الإقتصادية و العسكرية و السياسية كالتالي:

***الهدف الأول :تدعيم التنمية الاقتصادية و التحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيسي للسياسة الخارجية، و حاليا أعطت الصين الأولوية لهدا الهدف و هو ما سيتضح أكثر من خلال الفصل القادم.**

***الهدف الثاني :هو النماء العسكري، للمحافظة على السيادة و الاستقلال، و قد جعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث المؤسسة العسكرية، و تم الإسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الإقليمية.**

***الهدف الثالث :تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، حيث حاولت الصين إحداث تقارب مع مختلف الدول، و تجسد ذلك في علاقاتها مع الدول الأوربية و الشرق أوسطية.**
***انتهاج سياسة الباب المفتوح، حتى تبرز على أنها لاعب هام في الأسواق العالمية، و هذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية، و تدفق الاستثمارات الخارجية**
و لذا فأنه يمكن التوصل إلى أن أهداف السياسة الصينية هي أهداف حيادية لا تسعى للتدخل فى الشئون الخارجية لأى دولة وإنما فقط تسعى لتعظيم المنفعة المشتركة بينها و بين الدول التى تقيم معها علاقات.

المحا ضرة الثالثة: محددات السياسة الخارجية الصينية:

المقصود بالمحددات هى تلك العوامل التى تشكل حدود الدور الصينى فى النظام الدولى و مدى فعاليه و تاثير هذه العوامل على العلاقات العربيه الصينيه . و هذه المحددات ترتبط بمجموعه من عوامل القوة الذاتيه الكامنه فى الصين كدوله سواء من حيث القوه البشريه و الموارد الأوليه او الاستقرار السياسى و التنمية الإقتصادية . كما يرتبط بمجموعه من العوامل الخارجية سواء في النظام الإقليمي او الخارجي . و هو ما ستحاول الدراسه توضيحه فيما يلى:

- **المحدد الجغرافى و السكانى:**

يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة، و هو الأمر الذي أكدت عليه دراسات " ماكيندر" و " مارشال ماكلوهان." و لذلك فمن المهم تبيين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني، تتربع الصين على مساحة 9.572.678 كم²، و تعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا و كندا. تقع الصين بين دائرتي عرض18° و 54°، و بين خطي طول 74° و 135°، و هي بذلك تعد حقا دولة قارة. و تتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، و للصين عمق استراتيجي كبير، و هو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كم، و من الشرق إلى الغرب6468 كم.

كما يلعب العامل السكانى دورا هاما و مؤثراً فى سياسه الدول حيث يعتبر العنصر البشرى من العناصر المهمه لبناء قوه الدوله , فهو الأساس للنهوض بقوه الدوله سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً.

الصين هى اكبر دول العالم سكانا حيث يبلغ عدد السكان الاجمالى اكثر من 1307 مليون نسمه فالصين هى احدى الدول العاليه كثافه سكانيه فى العالم . ويوجد فى الصين 56 قوميه بين اجمالى عدد السكان فى ال31 مقاطعه و منطقه ذاتيه الحكم . استطاعت الصين خلق طبقه وسطى يعتد بها . و لذا يصعب إغفال واقع الزياده السكانيه الصينيه حيث تزيد

بمعدل 3.2% سنويا هو ما يعكس تداعيات على الطلب على الغذاء التى باتت إحدى اهم القضايا الإقتصاديه التى تواجه النمو السكانى فى الصين بما يؤثر على سياستها الخارجيه فى هذا الشأن

- **المحدد الإقتصادى:**

تنطلق السياسه الخارجيه الصينيه من خلال صعوداً لقوتها الإقتصاديه و السياسيه و العسكريه , مما يؤهلها لأن تكون قوه عالميه فاعله,.الصين هى صاحبه اسرع نمو إقتصادى فى العالم , و لدى الصين اكبر إحتياطى نقد اجنبى بالدولار الأمريكى , و هى اكبر منتج للفحم و الفولاذ و الأسمنت , و ثانى اكبر مستهلك للطاقه و ثالث اكبر مستورد للنفط.من المتوقع أن يكون الناتج المحلى الإجمالى للصين حتى عام 2020 حوالى 4000 بليون دولار تقريبا بسعر الصرف الحالى.

حيث قد شهد الإقتصاد الصينى تحولات هائله فى السنوات الأخيره مع إستمرار النمو طويل الأجل فى الناتج المحلى الإجمالى , مما ارتقى بمرتبه الصين بين اكبر إقتصاديات العالم, كما تدعمت الصوره العالميه للإقتصاد الصينى فى ظل طوفان الصادرات الصناعيه الصينيه العاديه, و عاليه التقنيه الذى اغرق الأسواق العالميه ووضع الصين وحدها فى المرتبه الاولى عالميا كأكبر دوله مصدره للسلع متجاوزه كل الدول الرأسماليه الصناعيه الكبرى , كما ان الصين اصبحت نفسها عنصرا فعالا فى التطوير التكنولوجى الصناعى و الزراعى و الدوائى و العسكرى الذى يجرى فى العالم , و ليس فقط دوله متلقيه للتكنولوجيا من الدول الأخرى , كما تعمل الصين على تنميه أسواقها الخارجيه بصوره شديده الفعاليه.

المحدد الثقافى و الإجتماعى:

يقصد بالمحددات المجتمعية و الثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، و درجة التماسك الاجتماعي و قيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع و التي تشكل هيكله القيمي و معتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية و القيمية.

يتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية "الهان (Hans) "التي تمثل 93% أي الأغلبية بينما تتوزع الـ 7% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة "كالتبتيين" و "المانشوس" و "اليوغروس"، و "الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، و هذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية و تناقضات ثقافية

يعتبر "الهان" المجموعة الإثنية الأكثر أهمية و يرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من 4000 سنة، و يتميز "الهان" بثقافة و حضارة مشتركة، و يشكلون حاليا الأغلبية في 28 مقاطعة من بين الـ 30 مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي" كسين جيانغ" و "التبت."

هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة"زوانغ" مثلا 15.8 مليون نسمة، و تعداد "الويغور" 7.2 مليون نسمة، و التبتيين حوالي6 مليون نسمة، لهذا تدعى الصين بـ " الجمهورية الاشتراكية الموحدة و المتعددة القوميات."

لكن تلك النزاعات و التناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى كالهند أو الاتحاد السوفييتي، و يوغسلافيا سابقا، و هما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا، و يرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته و قوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل "التبت" و

إقليم "كسين جيانغ" ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب لبلاد، و على ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة و مسيحية و هندوسية.

المحدد التاريخى:
أكدث الثورة الصينية عام 1949ثلاثة أهداف رئيسية: الهدف الأول، القومية وكانت في المقدمة وطوال الثورة، وكانت تعكس الرغبة في الاستقلال عن النفوذ الأجنبي، والسيطرة الأجنبية, والهدف الثاني هو التوحد القومي تحت سلطة مركزية؟ والهدف الثالث هو المطالبة بالتغيير الجذري للظروف الاقتصادية والاجتماعية. مما أثر بشكل واضح على المبادئ الخمس التى وضعتها الصين لتكون عماداً للسياسات الخارجيه الصينيه فيما بعد.
جميع تلك المحددات كان لها دور كبير فى تحديد السياسات الخارجيه الصينيه ولكن بدرجات متفاوته, حيث تسعى الصين إلى إقامه علاقات تحكمها المنفعة المتبادله حيث الوصول لما ينقصها من مواد خام و فتح أسواق جديده لمنتجاتها.

المحاضرة الرابعة: أدوات السياسة الخارجية الصينية.

ترتكز السياسة الخارجية الصينية على أداتين مهمتين هما:
الآداه الدبلوماسيه:
تميز الأسلوب الذى يتبعه الساسه فى تنفيذ الدبلوماسيه الصينيه بالبراعة والفطنة وهو ما أثمرته نتائج التدريب الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاماً مع بدء فترة الإصلاح حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتاً طويلاً في دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية والحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات أوروبا وأمريكا. كما عملت أيضاً على تعزيز فكرة تجنيد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الأخرى من أجل زيادة خبراتها فى شتى المجالات.
ومن أجل توضيح صورة سياساتها الخارجية قامت بكين الآن باستخدام الإنترنت كإحدى وسائل الاتصال بالعالم الخارجى على صفحات موقع مركز المعلومات الخاص بمجلس الدولة (www.china-org.cn) كما تقدم وزارة الشئون الخارجية نخبة من أقيم المعلومات على موقعهـــا (www.fmprc.gov.cn) بما تضمنه من وصف تفصيلى لموقفها حيال القضايا الإقليمية وعرض تفصيلى للمؤتمرات الصحفية والمحادثات الهامة. وتعتبر تلك الوثائق مدخلاً للوصول إلى الفكر السياسى الصينى وهو الأمر الذى كان مستحيلاً أثناء فترة حكم ماو أو دينج.
وإلى جانب تلك التغييرات الداخلية فقد تبنت الصين طريقة أكثر ارتقاءً فى التعامل مع مجموعات الصحافة الدولية، وفى عام 1999 افتتحت وزارة الخارجية مركزاً إعلامياً دولياً جديداً لعقد المؤتمرات الصحفية نصف الإسبوعية والتي يتم ترجمتها فورياً بالإضافة إلى أنها تغطى مساحة مناسبة لطرح الأسئلة الجريئة والإجابات الحقيقية حتى وإن كانت تتعلق

بالتغييرات الطفيفة التي طرأت على سياساتها المعلنة. كما دعا كبار مسئولي وزارة الخارجية الآن الصحفيين لعرض موجز للخلفية السياسية غير المعلنة من قبل نشر وثائق السياسة العظمى أو عقب اجتماع القمم الثنائية مثل زيارة يانج زيمن لكراوفورد، تكساس فى أكتوبر عام 2002. حيث تمثل تلك الخطوات انحرافاً مذهلاً لسلوك دولة اعتادت أن تضع شئونها الخارجية تحت السرية التامة.

وأخيراً فقد بدأ زعماء الصين أيضاً فى تعزيز سياساتهم من خلال زياراتهم المتكررة للخارج. ففى خلال فترة التسعينيات سافر كل من جيانج زيمين ولى بينج وزو رونجى بشكل متكرر إلى معظم قارات العالم خاصة دول آسيا كما وجه حلفاؤهم ممن تم تعيينهم فى نوفمبر عام 2002 جل اهتمامهم إلى العلاقات الدولية حيث قضوا وقتاً طويلاً خارج البلاد. وطبقاً لما صرح به أحدهم فإن الأعضاء الجدد للجنة الدائمة للمكتب السياسى قد قاموا بما يزيد عن أربعين زيارة للخارج فى مدة تصل إلى أربع سنوات فقط متبعين بذلك من عينوهم. وعلى النقيض فلم يترك ماو الصين سوى مرتين فقط طيلة حياته (وهما المرتان اللتان زار فيهما الاتحاد السوفيتى) ومثله فى ذلك دينج الذى لم يسافر للخارج كرئيس للصين سوى مرات قليلة.

الآداه الإقتصاديه:
سعت الصين إلى توسيع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتخلت عن المفهوم القديم وخاصة في إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية في ظل تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية كونها (الدبلوماسية الاقتصادية) حساسة لتقلبات الأسواق. ونظرا لتطورات العولمة باتت الحكومات تبحث عن طرق جديدة لتطوير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها وسيلة هامة لتعزيز وتوسيع ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعي.وتولى الصين كونها أكبر دولة نامية في العالم من حيث عدد السكان، اهتماما كبيرا للدبلوماسية الاقتصادية، بهدف تعزيز العلاقات الدولية وتطوير التعاون بينهما عن طريق المساهمة في دفع اقتصاديات تلك الدول الذي يطلق عليه مسمى "تعزيز العلاقات الدولية بدفع الاقتصاد"، حيث عززت الصين علاقاتها الخارجية تدريجيا مع دول نامية وأقل نموا بدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى، تستخدم الصين علاقاتها الخارجية المقامة مع دول نامية وأقل نموا في تعزيز التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري الذي يطلق عليه "تعزيز الاقتصاد بالعلاقات الخارجية" حيث وقعت الصين منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية على العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري خلال زيارات القادة الصينيين. وخلال السنوات الأخيرة شهدت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية مجموعة تغيرات جديدة، منها دفع اتفاقية التجارة الحرة، واستخدام العامل الاقتصادي كأداة ترغيب لا ترهيب. وأعلن رئيس جمهورية الصين الشعبية هو جين تاو في القمة الـ6 لمجموعة الـ20 المنعقدة في مدينة كان الفرنسية عن عزم بلاده تطبيق معاملة التعريفة الجمركية الصفرية لـ97% من الصادرات في بنود التعريفة الجمركية للدول الأقل نموا ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين، الأمر الذي يعد خطوة جديدة في الدبلوماسية الاقتصادية الصينية وإهتمامها بتوسيع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية.

ويرجع السبب وراء نجاحات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية إلى التنمية الاقتصادية السريعة، والنمو الاقتصادي المتواصل وتعزز قوتها الشاملة وتأثيرها على الساحة الدولية. والعلاقة بين الاقتصاد والدبلوماسية وثيقة فـ"الفاعلية الدبلوماسية هي نجاح للدبلوماسية الاقتصادية"، فبالعلاقات الخارجية نجحت الصين في جذب استثمارات أجنبية واستفادت من نقل ونشر التكنولوجيا، الأمر الذي دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الصين، وتعزيز قوتها الشاملة وتأثيرها على الساحة الدولية، كما زاد حجم التبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي المشترك بين الصين والدول الأخرى، لتعكس قوة ومتانة الجسور الدبلوماسية.

المحاضرة الخامسة: السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا

تقوم السياسة الخارجية الأهداف "الجديدة" للصين بإفريقيا باتت أهدافًا اقتصادية خالصة، غايتها الوصول إلى المواد الأولية والمنتوجات الفلاحية التي تشكو الصين من نقص كبير فيها. ولذلك، فهي تعمد هنا إمّا إلى اقتناء المقاولات المستخرجة لهذه الموارد، أو تستخلص رُخصًا لاستغلال الأراضي والغابات، مع العمل على ضمان تغطية تكاليف هذه الموارد، ببيع إفريقيا كميات ضخمة من السلع المصنعة أو السلع الاستهلاكية بأثمان زهيدة للغاية .و فيما يلى اهم النقاط فى السياسه الخارجيه الصينيه تجاه إفريقيا.

- **العمل على مضاعفه حجم المساعده الصينيه لافريقيا فى عام 2006 و حتى حلول عام2020**
- **تقديم ثلاثة مليارات دولار قروض ميسره و 25 مليار دولار اعتمادات للمشترين التفضيليين لافريقيا.**
- **إنشاء صندوق الصين افريقيا للتنمية برصيد خمسة مليارات دولار, لتشجيع الشركات الصينية على الإستثمار فى افريقيا و تقديم المساعدات لها.**
- **بناء مركز مؤتمرات للإتحاد الإفريقى, لدعم الدول الإفريقية فى جهودها لتقوية نفسها من خلال الوحدة و دعم عملية التكامل الإفريقى**
- **إلغاء الديون بكافة اشكالها، القروض الحكومية الحسنة, و المستحقة السداد فى عام 2005 على الدول الفقيرة المثقلة بالديون والدول الأقل نمواً فى إفريقيا التى تربطها علاقات دبلوماسيه بالصين**
- **مواصلة فتح السوق الصينية امام إفريقيا عن طريق زيادة عدد السلع التصديرية المعفاة من الرسوم إلى الصين من 190 سلعة إلى 440 سلعة من الدول الإفريقية الأقل نموا فى افريقيا لحدود سنة 2030 .**

المحاضرة السادسة: محددات السياسة الخارجية الصينية فى إفريقيا:

أولا: المحدد الجغرافى و السكانى الصيني تجاه القارة الإفريقية:
تعتبر قارة افريقيا احدى قارات العالم القديم ويحدها البحر المتوسط من الشمال والمحيط الاطلسى من الغرب والمحيط الهندى والبحر الاحمر من الشرق ومن الجنوب تطل على مياة المحيط المفتوحة مما يؤدى لسهوله إنتقال البضاع التجاريه إليها ,كما تتكون القاره الإفريقيه من 45 دوله تشمل تعداد سكانى حوالى مليار و 138 مليون نسمه فى عام 2015 اى نسبه 15.7 من نسبه السكان فى العالم, و يزيد مما يعنى بوجود مكسب ضخم للبضائع الصينيه فى القاره الإفريقيه خاصه لنتميزها بأسعارها المعقوله . كما تتميز إفريقيا بوجود مناطق استراتيجية مهمة وممرات تتحكم في حركة النقل البحري الدولي، منها ممر قناة السويس وممر باب المندب, فضلاً عن قرب مناطق النفط في إفريقيا من الصين أيضاً، وهذه الممرات تضمن للصين النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية.

ثانياً: المحدد الإقتصادى و الثروات الطبيعية تجاه القارة :
تعتبر القارة الأفريقية التي ينمو اقتصادها بمعدل 5.8 في المئة سنوياً، من البلاد التي حباها الله بثروات طبيعية هائلة، إذ تملك حوالي 124 مليار برميل من احتياطي النفط، وهو ما يشكل حوالي 12 بالمئة من الاحتياطي العالمي وتتركز الثروة النفطية في دول نيجيريا والجزائر ومصر وأنجولا وليبيا والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو والجابون وجنوب أفريقيا. كما تبلغ احتياطياتها من الغاز الطبيعي حوالي 10 في المئة من إجمالي الاحتياطي العالمي، حيث تملك حوالي 500 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي.

كما تحتوي القارة الأفريقية على موارد طبيعية وأولية ضخمة أخرى، حيث تنتج حوالي 90 في المئة من البلاتين المنتج في العالم، و40 في المئة من إنتاج الألماس، وتحوز 50 في المئة من احتياطي الذهب، و30 في المئة من اليورانيوم الهام في الصناعات النووية، وتنتج 27 في المئة من إجمالي كمية الكوبالت المنتجة، أما خام الحديد فتقوم القارة بإنتاج ما نسبته 9 في المئة من إجمالي إنتاجه حول العالم.

كما تتميز أفريقيا بوجود الكثير من الغابات التي ينتج منها الأخشاب بكميات كبيرة؛ علاوة على الثروة السمكية، ويساعد قطاعها على توفير الدخول لحوالي 10 ملايين أفريقي يعمل بمهنة صيد الأسماك. فيما تبلغ قيمة الأسماك التي يتم تصديرها 2.7 مليار دولار أمريكي.ما يعنى مورداً هائلاً للموارد الطبيعيه الأفريقيه للصناعات الصينيه.

ثالثا المحدد التاريخى:

عانت معظم دول القاره الإفريقيه من التدخل الإستعمارى و مسأله العبوديه و العنصريه حيث تصوير الشخص الأسمر بأنه قبيح و شرير, و تستغل الصين هذا المحدد بدهاء شديد حيث تؤكد على مبادئ الصين فى عدم التدخل لأنها تعرف مراره الإستعمار.

المحاضرة السابعة: أدوات السياسه الصينيه فى إفريقيا:

أ.الأداة الإقتصادية: العامل الأقتصادى فى العلاقات الصينية الأفريقية

تستند العلاقات الصينية الافريقية إلى العامل الاقتصادى حيث تنظر الصين إلى أفريقيا على انها مصدر لتغذية قاعدتها الصناعية المحلية التى تحتاج الى كميات ضخمة من المواد الخام للمحافظة على معدلات النمو الاقتصادى المرتفعة, خاصة الحديد الخام. وفى هذا الإطار تستورد الصن النفط والنحاس والبلاتين والذهب والنيكل من زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية, كما تستورد الحديد الخام من جنوب افريقيا وموزمبيق. وتقوم الصين بمساعدة الدول الافريقية بتشييد الكثير من البنية الأساسية, مثل مشروع بناء السكك الحديدية فى أنجولا. وعلى ضوء تلك التطورات والأبعاد المهمة فى العلاقات الصينية فى علاقة الصين بالقارة الافريقية تبذل الولايات المتحدة جهود كبيرة لاستيعاب تلك التوجهات الجديدة فى السياسة الاقتصادية الصينية الخارجية وفهمها وعلى ضور ذلك اتخاذ قرارات محددة تجاه الصين وتستند إلى معلومات واضحة حول تلك التوجهات. إلا ان هذه الجهود لازالت تواجه بعض العقبات ومنها غياب البيانات والمعلومات حول حجم المعاملات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأفريقيا.

من ناحية الأخرى فإن النفط الأفريقي يلعب دور مهم فى توثيق علاقات الصين بأفريقيا على أساس ان المتطلبات النفطية الصينية تتزايد بوتيرة عالية وقد ساعد ذلك على دفع حركة التجارة الصينية الافريقية فى السنوات الاخيرة وتجدر الاشارة الى انه فى عام 1993 أصبحت الصين المستورد رئيسي للنفط وهى تخطط للاعتماد على ان تكون واردتها النفطية تعادل نسبة 45 بالمائة من استخداماتها بحلول 2020.

ونتيجة لذلك تحرص الصين على تطوير علاقات وثيقة مع البلدان الغنية بالنفط مثل أنجولا ونيجيريا والسودان. ومنذ عام 1995 بدأت الصين سياسة الإقتصاد النفطى الخارجى والتى تأخذ فى الحسبان متوسط تكلفة الإنتاج النفطى من السواحل الصينة مقارنة بتكلفة استيراد نظيره الافريقيى او الشرق أوسطى. وفى إطار الاهتمام بالنفط فان الشركات الصينية العاملة فى هذا المجال فى مناطق واماكن متنوعة من العامل ككندا وبيرو والسودان. وقد عزز من العلاقات الخاصة بين الصين والعديد من البلدان المنتجة للنفط استناد تلك العلاقات واعتمادها على مبيعات الأسلحة والتى تساعد أيضاً على موازنة التكاليف فى هذا الشأن. و قد تجاوزت السلع الصينية المصدّرة لإفريقيا أكثر من 100 مليار دولار بنهاية العام 2012

ب. إلغاء الديون وتقديم المساعدات:
منذ نوفمبر 2006 أخذت بكين خطوات متتابعة فيما يتعلق بالتزاماتها نحو البلدان الافريقية بالإعلان عن إلغاء مبلغ 1.42 بليون دولار امريكى من الديون الأفريقيةالتى بلغت فى هذا الوقت حوالى 140 بليون دولار, كما أعلنت أنها قامت بإلغاء مبلغ بليون دولار أمريكى من هذه الديون فى منتصف مايو 2007, كما أثارت الصين إنتباهًا فى منتصف مايو 2007 عندما إستضافت المؤتمر السنوى الأفريقى فى شنغهاى. وأعلنت فيه موافقتها على تخصيص مبلغ إضافى قدره 20 بليون دولار أمريكى تعهدت بها لتكوين البنية التحتية فى إفريقيا على مدار السنوات الثلاث التالية. , كما قامت الصين بإعفاء 32 دوله إفريقيه من ديونها فى عام 2009, كما قدمت مبلغ ثلاثة بلايين دولار أمريكى للقروض التفضيلية, وبليونى دولار أمريكى للتصدير التفضيلى للبلدان الأفريقية فى السنوات الثلاث التالية؛ كما أقدمت على إلغاء القروض الحكومية بدون فوائد كانت مستحقة بنهاية عام 2005, للبلدان الأفريقية التى ترتبط بروابط دبلوماسية مع الصين والدول شديدة التأثر بالديون والدول الأقل نموًا. وهذه السياسة تنتهجها الصين لغاية يومنا هذا في أطار إستراتيجية تقريب الصين نحو القارة لغاية سنة 2020.

ج. الأداة العسكرية والأمنية: التحرك الصينى العسكرى فى القارة
بالاضافة الى تزويد الدول الافريقية بالأسلحة والذخائر فقد قدمت الصين التدريب العسكرى لعدة دول أفريقية منها السودان وغينيا الإستوائية ونيجيريا والكاميرون وغيرها، كما أوفدت المتخصصين الصينيين في الأجهزة العسكرية الثقيلة إلى تلك البلاد , كما تقدم الصين الأسلحة و التدريب العسكري إلى دول افريقية أخرى , و يحدث ذلك في أغلب الأحيان أثناء أوقات النزاعات و الصراعات ، و نقلا عن خبراء امريكيين فإن الصادرات الصينية من الأسلحه إلى افريقيا مثلت نسبتها 10% من مجموع إنتقال الأسلحه التقليديه إلى افريقيا بين عامين 1996-2003 .
حيث تسهم الصين بجنود من الشرطه للمشاركه فى قوات حفظ السلام التابعه للأمم المتحده ,و فيما يتعلق بأفريقيا اما فى افريقيا فإبتداءً من 2007 قدمت الصين اكثر من 1800 من الجنود و المراقبين العسكريين و المدنيين ولغاية سنة 2020 تسعى الصين لتعزيز قوتها من خلال الدعم العسكري , و رجال الشرطه للمشاركه فى عمليات حفظ السلام التابع للأمم المتحده الحاليه. و قد عملت ثلاث ارباع قوات حفظ السلام الصينيه الداعمه لبعثه الأمم المتحده فى افريقيا.

د. تعزيز تنمية الصداقة التقليدية بين الصين و افريقيا عبر الدعم المتبادل:
تتحرك الحكومه الصينيه نحو مواصلة توسيع التبادلات عالية المستوى بين الجانبينة, وإعطاء قوة دفع جديدة بين للعلاقات الودية الصينية الافريقية من خلال اجتماعات و حوارات دولية على مستوى القادة . كما ساندت الصين الدول الإفريقية فى إقامة الإتحاد الافريقى , و تطبيق برنامج الشراكة الجديده من اجل التنمية فى افريقيا (نيباد) , و تعزيز التكامل و التعاون الإقليمى و شبه الإقليمى.

المحاضرة الثامنة: الأهداف الاستراتيجية للتوجه الصيني نحو أفريقيا.

عندما نستقرئ تطور العلاقات بين الصين وأفريقيا منذ فترة حكم الرئيس ماو تسي تونغ وإلى يومنا الحاضر، تبدو لنا الاختلافات والتمايزات جلية، سواء بمقياس طبيعتها أو بمؤشر
حجمها. مع ذلك، ثمة بين الفترتين عناصر استمرارية ثابتة، لعل أقواها على الإطلاق ذلك البعد التضامني جنوب/جنوب، الرافع للواء «مناهضة الإمبريالية والاستعمار والهيمنة»، والداعم لوحدة الصين، الذي لا يزالّ مروًجا على الرغم منّ تبدل السياقات واختلاف الظروف والملابسات، أما بقية الأبعاد فقد عرفت تحولات جوهرية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.

1- الأهداف السياسية للصين بأفريقيا بين الاستمرارية والتغيير:

تتميز العلاقات الصينية - الأفريقية السياسيةِ بالقدم؛ فدعم الصين لحركات التحرر الأفريقية التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي تعتبر الركيزة الأساسية التي انطلقت منها هذه ، وكانت الصين خلال هذه المرحلة تركز على العلاقات على الأيديولوجية الاشتراكية في علاقاتها مع الدول الأفريقية بحلول عام 1971 أثبتت العلاقات الصينية - الأفريقيةً نجاحا كبيراً، عندما حققت انتصارها التاريخي في منظمة الأمم المتحدة على الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان؛ عقب التصويت لمصلحة انضمام الصين الشعبية إلى هذه المنظمة، بما فيها مجلس الأمن،ً بدلا من تايوان، وذلك بعد محاولات صينية استمرت منذ عام 1949 ، ولقد كان لأفريقيا دور رئيسي في هذا الحدث التاريخي؛ وهو ما اعترف به ماو تسي تونغ بقوله لقد استعدنا دورنا في الأمم المتحدة بفضل مساندة الدول الأفريقية.
حيث صوتت26 دولة أفريقية إلى جانب الصين الشعبية، أي ما يقرب من ثلث الدول المؤيدة ونتيجة للتغيرات الدولية مع بداية تسعينيات القرن الماضي، والتطور الذي عرفته الصين، تحولت علاقاتها بأفريقيا من الارتكاز على العوامل الأيديولوجية، ومساندة النظم الشيوعية إلى إقامة علاقات أكثر براغماتية، تستند إلى المصالح والمنافع المتبادلة، وربما كان العنصر الأيديولوجي الوحيد الذي ظلً قائما في علاقات الصين بدول القارة، هو مبدأ «صين واحدة«
تهدف الصين، في إطار تطوير علاقاتها مع دول القارة الأفريقية، إلى مواجهة محاولة انضمام اليابان والهند إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن، في ظل تزايد طرح مسألة إصلاح العديد من المؤسسات الدولية، وترحيب الولايات المتحدة بهذا الانضمام الذي تسعى من خلاله إلى منع ظهور مراكز قوى عالمية منافسة، وفي هذا الإطار عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حث اليابان على إعادة التسلح لتوظيفها ضد الصين في شرق آسيا
ويمكن تفسير دعم الولايات المتحدة لإمدادات الطاقة إلى أغلب دول الإقليم وآسيا والباسيفيك لهذا التوجه الياباني برغبتها في تحميل اليابان جزءاً من تكاليف حروبها في

بعض مناطق العالم، والاستعداد لأي مواجهة يمكن أن تحدثً مستقبلا مع الصين،ً وخصوصا مع تزايد النفوذ الصيني ببعض المناطق كأفريقيا هو وقف الصعود الصيني في العالم .

2- الأهداف الاقتصادية للتوجه الصيني بأفريقيا

عرفت العلاقات التجارية الصينية - الأفريقية تطوراً كبيراً، إذ تضاعفت أكثر من عشر مرات ؛ فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الأفريقية منذ عام 2000 ،غدت الشريك التجاري الثاني للقارة سنة 2010بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

فالنفط أصبح عنصراً ً استراتيجياً أساسيا متزايد الأهمية في علاقات بكين الدولية، ويعكس صعود الصين في مجال الطاقة الحجم الهائل لطلبها المتزايد على النفط، ولدبلوماسيتها الاستراتيجية ذات النشاط المتزايد والمصممة لتزويدها بإمدادات الطاقة في المستقبل أشارت بعض الدراسات الطاقية إلى أن الاستهلاك الصيني للنفط من المتوقع أن يرتفع في الأمد المنظور إلى الضعفين مع حلول سنة 2030.

من خلال محاولة الصين - شأنها في ذلك شأن القوى الغربية،ً وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية - البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها الطاقية؛ لذلك عملت على حشد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في أفريقيا

3- الأهداف الأمنية والعسكرية:

ولأن التزود بالموارد الطبيعية الأفريقية،ً وخصوصا الطاقية منها، باتت من مرتكزات الأمن القومي الصيني؛ فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق نفودها بهذه القارة، سواء عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول الأفريقية (ليبيريا، الكوت ديفوار، جنوب ، أو من طريق توريد السلاح؛ فالصين من بين جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين هي أكبر مساهم في بعثات الأمم المتحدة بإرسالها ما يصل إلى ٢٠٠٠ عسكري بشكل جماعي إلى ليبيريا ودارفور وجنوب السودان، كما أرسلت مئات الجنود إلى مالي، وهو ما أصبح يشكل تغيرا ملحوظا في السياسة الصينية تجاه أفريقيا وهو ما تؤكده الوساطة الصينية في جنوب السودان سنوات ٢٠١١ - ٢٠١٣ التي أصبحت تمثل مقاربة صينية جديدة لتعاملها مع قضايا القارة،

المحاضرة التاسعة: موقف الإدارة الأمريكية من آليات ووسائل الاستراتيجية الصين فى أفريقيا.

بات النفوذ المتزايد للصين بأفريقياّ يمثل إحدى زوايا انشغالات الولايات المتحدة الأمريكية؛ ففي السادس ديسمبر 2005 أصدر مجلس العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تقريراً حذر من مواجهة ضارية من جانب الصين تتعلق بإمدادات النفط من

أفريقيا، داعيا واشنطن إلى انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك.
وعليه أكد «ببير أبروموفتشي» أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز التدابير العسكرية والجهود الأمنية في مناطق التوتر والصراع في القارة الإفريقية خاصة الساحل الإفريقي ، ليس من أجل تعزيز الأمن أو دعم السلام كما تؤكده الإدارة الأمريكية، ولا هي جزء من الحرب على الإرهاب، بل هي جزء من التنافس الاقتصادي الجديدة التي تشهده المنطقة يستشف من قول مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية جوني كارسون إنه على الرغم من المنافسة الاقتصادية الصينية في أفريقيا، فإن الإدارة الأمريكية لا تنظر إلى الصين باعتبارها تهديداً إلا أنه مع ذلك أكد وجود خطوط أمنيا حمر لا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية للصين بتخطيها وخصوصا في النشاطات العسكرية والاستخبارية لذلك يمكن القول إن إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الخاصة بالقارة الأفريقيةAFRICOM يعدً نوعا من التحسب لاحتمالات تصاعد التنافس الدولي بأفريقيا في المستقبل، قد تعتبره الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها الحيوية، أي الاستعداد لأسوأ السيناريوهات المتعلقة بالتنافس مع الصين.
وعليه نخلص إلى أن تزايد حدة التنافس الدولي في أفريقيا ارتبطً أساسا بالدور الصيني الدؤوب للحصول على الموارد الطاقية والمعدنية الأفريقية لتأمين تطورها الاقتصادي، وفتح أسواقها لتصريف منتجاتها الصناعية، وهو ما أصبح يشكل تهديداً للمصالح الاقتصادية الغربية،ً وخصوصا إذا علمنا أن الصين أصبحت الشريك التجاري الأول للقارة الأفريقيةً حاليا، والمستورد الأول للكثير من معادنها. لذلك فاستراتيجية هذه الأخيرة في القارة الأفريقية إنما تهدف إلى تأكيد نفودها كقوة عالمية تتحدى السيطرة الغربية على مقدرات القارة؛ فالصين باتت تقدم نفسها لأفريقيا كبديل للنموذج الغربي من خلال نموذج اقتصادي يستند إلى مبدأ الاستثمار والتجارة والمساعدات المالية، وتقديم القروض الميسرة من دون شروط سياسية، على عكس السياسات الغربية التي ما زالت تعتمد على الأساليب الاستعمارية القديمة لحماية مصالحها الاستراتيجية في كثير من الدول الأفريقية، كالتدخلات العسكرية، التي كان آخرها التدخل الفرنسي بمالي، وأفريقيا الوسطى، وتدخل حلف الناتو بليبيا.

المحاضرة العاشرة: العلاقات الصينية-الإفريقية

تتميز بالاتساع والعمق, وهي قائمة أساسًا على قاعدة المعاناة المتشابهة وأيام الشدة في الماضي, ولعل جذور هذه العلاقة ترجع في العصر الحديث إلى الروابط المشتركة التي جمعت الصين مع الأفارقة, فـ"الاهتمام الصيني بإفريقيا ليس بالأمر الجديد؛ ففي ستينات وسبعينات القرن الماضي, تركز اهتمام بكين على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية الأخرى لتعزيز الشيوعية الصينية, وعلى صد المد الاستعماري الغربي, وفي أعقاب الحرب الباردة, تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صيغة براغماتية كالتجارة

والاستثمار والطاقة. وفي السنوات الأخيرة أخذت بكين تنظر إلى القارة الإفريقية باعتبارها منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة.

وعليه ساهم دخول الصين في نادي "الكبار" في خلق جو من التنافس والبحث عن الأسواق المستوردة للمنتوجات والمصدِّرة للمواد الخام, بين الصين من جهة وبين الأقطاب الاقتصادية التقليدية (أميركا والاتحاد الأوروبي) من جهة ثانية. وقد برزت إفريقيا كوجهة أساسية لهذه الأقطاب الاقتصادية الكبيرة, لما تمتاز به من ثروات ضخمة (من الطاقة والمعادن) وحاجة ماسّة لشريك اقتصادي يتفهم الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية لهذه القارة. غير أن سياسة الصين مع شركائها الاقتصاديين كانت كفيلة بتحويل ميزان التنافس الاقتصادي لصالحها؛ إذ انتقل التبادل التجاري الصيني-الإفريقي من حدود مليار واحد من الدولارات في حقبة السبعينات, ليرتفع مع مرور الوقت وليصل في عام 2013 إلى ما يزيد على الـ200 مليار دولار, لتغدو صادرات إفريقيا إلى الصين ضعفي الصادرات إلى الولايات المتحدة وأربعة أضعاف الصادرات الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

المحاضرة الحادي عشر: الرؤية الاقتصادية الصينية في إفريقيا

تنبني الرؤية الاقتصادية الصينية أساسًا على مجموعة من العوامل المهمة والتي يأتي في أولويتها ضمان التزود بالطاقة والمواد الخام التي تحرك عجلة الاقتصاد الصيني ذي الاحتياجات الهائلة لموارد الطاقة (تُعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للوقود في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية), دون أن نغفل الرغبة العارمة لقطب اقتصادي رئيسي في النظام التجاري العالمي كالصين في إيجاد موطئ قدم لها في قارة يكتسب جزء كبير من سكانها صفة المجتمع الاستهلاكي, هذا بالإضافة إلى أن كسب الدول الإفريقية يحقق للصين دعمًا وقوة سياسية في المحافل الدولية.

اتضح للصينيين أن الأفارقة يمتازون عن غيرهم بضعف القدرة الشرائية بسبب انتشار الفقر؛ لذلك اعتمدوا أساسًا في رؤيتهم التجارية والتسويقية على جعل السلعة الصينية أرخص ما في المتناول, وهو ما تحقق بالفعل إذ أدى غزو البضائع الصينية للأسواق بالشركات الغربية الكبيرة إلى الشكوى من عدم قدرتها على المنافسة وأصبح هناك توقع سائد بأن شروق الصين هو غروب للغرب.

تقوم رؤية الصين الاقتصادية على أساس أن قضية الانفتاح على إفريقيا هي عقيدة اقتصادية وسياسية واجتماعية، مثلما هي مصيرية أيضًا, ومتعلقة بالامتداد الثقافي والتاريخي لكلا الطرفين؛ فالصين تسعى إلى تذليل كافة المصاعب والمخاطر ومواجهة التحديات مع خلق الفرص من أجل تعميق الانفتاح والمزيد من الإصلاح والنهوض بعوامل

الإنتاج والاستغلال الأمثل لموارد الشريك الإفريقي. كذلك فإن التجارة بين الطرفين تتيح للقارة السمراء الحصول على بضائع متنوعة وبأسعار تنافسية في متناول الجميع, فضلاً عن توفير المزيد من الاستثمارات التي تحتاجها لاقتصادها كما ستتاح لها الفرصة لتنويع علاقاتها الاقتصادية مع العالم, وتحقيق أحلامها في النهضة الاقتصادية, خاصة وأن المساعدات الصينية يتم منحها من دون ضغوط أو شروط سياسية. خاصة في ظل إدارة وتأهيل المشاريع الصينية التي تمتاز بها الشركات الصينية عن غيرها بثلاثية: المال والخبرة والعمال, على غير عادة الشركات الغربية التي كانت تأتي بالمال والخبرة ولكنها غالبًا ما تستعين بالعمال من نفس البلدان المستقبلة للاستثمار

المحاضرة الثانى عشر :وسائل الصين لتحقيق رؤيتها الاقتصادية في إفريقيا

كانت الصين في بداية تغلغلها في القارة الإفريقية تعقد صفقاتها التجارية بمنطق اقتصادي يقتضي شراء النفط والمواد الخام مقابل تطوير البنية التحتية, وذلك لاختراق الاحتكار الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على إفريقيا. كذلك فإن عدم تدخل الصين في الشؤون الداخلية لأية دولة إفريقية وعرضها للقروض والمنح والمساعدات دون اشتراطات لأية إصلاحات اقتصادية أو سياسية وقيامها إلى جانب ذلك بمنح مظلة دبلوماسية لشركائها التجاريين الرئيسيين في القارة الإفريقية, قد أكسبها مصداقية عالية وقبولاً لدى الأوساط الشعبية الإفريقية التي تذكر للصين أنها لم تكن إمبراطورية استعمارية تعيش على نهب الثروات وبيع البشر وتدمير البلدان الأخرى, على غرار الكثير من الدول الأوروبية التي ساهمت في الماضي والحاضر في تخلف إفريقيا وضياعها.

وعليه فإنه من أبرز الدول المستفيدة من التبادل التجاري الصيني-الإفريقي أنغولا الشريك الإفريقي الأكبر للصين بحجم تجارة بلغ 17.66 مليارات دولار, تليها جنوب إفريقيا 16.6 مليارات, والسودان 6.39 مليارات, ومصر 5.86 مليارات, ونيجيريا 6.37 مليارات. تستورد الصين من إفريقيا منتجات زراعية بنحو 2.33 مليارات دولار, من بينها: القطن والبرتقال من مصر, والكاكاو من غانا, والبن من أوغندا, والزيتون من تونس, والسمسم من إثيوبيا, والخمور من جنوب إفريقيا, بالإضافة إلى الفوسفات والحديد والنحاس والبترول, خاصة من أنجولا والسودان ونيجيريا, إضافة للجلود والرخام والنسيج والمعادن ومنتجات الأخشاب من بعض الدول الإفريقية الأخرى.

المحاضرة الثالثة عشر: الاستثمارات الصينية فى إفريقيا ومجالاتها

تستقبل الدول الإفريقية الاستثمار الصيني بالترحيب، نظرًا لجاذبية النموذج التنموي الصيني كون الصين حققت نجاحات كبيرة وسريعة ترغب الدول النامية في نسخ تجربتها, وتمتلك الصين مخزونًا نقديًا ضخمًا يناهز 3 تريليونات دولار (3000 مليار), هذه الموار المالية الهائلة موجهة في جزء كبير منها للاستثمارات الصينية في الخارج, والتي تمتد في جميع المجالات في الطاقة والزارعة والتعدين والبناء، وقطاعي: التجارة والخدمات ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري. ويشرف على تلك العملية (بنك الاستيراد والتصدير) هذه المؤسسة المصرفية التابعة للدولة والتي تلعب دورًا أساسيًا في إعطاء القروض للحكومات الإفريقية، وهي التي تقترح منح هذه القروض من خلال شروط تفضيلية. وبالموازاة مع ذلك يتم التفاوض على عقود أشغال عمومية؛ حيث تتبوأ الطاقة والمعادن رأس الأولويات الاقتصادية الصينية, لذلك تعتمد الصين في توسعها في مفاصل الاقتصاد في إفريقيا على عدة شركات مملوكة للدولة؛ ففي مجال المواد الأولية والطاقة هناك شركة الصين الوطنية للبترول وشركة الصين للمواد البترولية والكيميائية من بين شركات أخرى، وهي تنفذ سياسة تزويد الصين بالطاقة من خلال استغلال الحقول البترولية في إفريقيا بشروط ملائمة, لضمان تدفق الطاقة إلى محركات الاقتصاد الصيني النشطة.

المحاضرة الرابعة عشر: قراءة إقتصادية فى العلاقات الصينية الإفريقية.

ترتقي العلاقات الصينية-الجزائرية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية, وتقدر العمالة الصينية في الجزائر بنحو 30 ألفًا في مختلف المجالات (الطاقة, البناء, التكنولوجيا, الري) موزعين على أكثر من 50 شركة صينية, لإدارة حقيبة استثمارية تناهز المليارين من الدولار ومبادلات تجارية تقارب الـ8 مليارات (تعتبر مصر ثالث أكبر شريك اقتصادي للصين في إفريقيا ويبلغ حجم الاستثمارات الصينية في السوق المصري حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في مصر 9.5 مليارات دولار تتركز في قطاعات المشروعات الصناعية والإنشائية والخدمات). كذلك تسيطر الصين على نسبة لا يستهان بها من حقول

النفط في السودان حيث يبلغ إجمالي استثماراتها في ذلك المجال زهاء الـ4 مليارات, وفي تشاد أنشأت شركة الصين الوطنية للنفط بالتعاون مع الدولة التشادية مصفاة نفطية في يونيو/حزيران من عام 2011، ولمدة 99 عامًا ستستغل الشركة الصينية المصفاة بواقع 60% للجانب الصيني 40% للجانب التشادي.
من المتوقع أن تحدد قمة المنتدى الاقتصادي السابع للتعاون الصيني- الأفريقي لعام 2018 والمقامة بالعاصمة الصينية، طرقاً جديدة لمستوى أعلى من التعاون بين العملاق الصيني ودول القارة السمراء .

- **60مليار دولار دعما ماليا لتنمية أفريقيا من الصين**
- **واردات الصين من أفريقيا تصل إلى أعلى مستوى**

وظهرت قوة العلاقات بين الجانبين في تأييد الدول الأفريقية للمصالح الجوهرية الصينية في نزاعاتها حول بحر الصين الجنوبي والتمسك بمبدأ "الصين الواحدة"، وفي دعم الصين للتنمية الأفريقية في مجموعة العشرين وعلى الساحة الدولية.

ووفقاً للتقديرات الأولية، من المتوقع أن تجلب المشاريع الصينية التي تم الانتهاء منها بالفعل بموجب هذه الخطة، نحو 30 ألف كيلومتر من الطرق السريعة و85 مليون طن سنوياً من القدرة التشغيلية للميناء المحلي، وتوليد حوالي 20000 ميجاوات من الطاقة، بالإضافة إلى خلق نحو 900،000 فرصة عمل محلية. وسجلت التجارة الصينية مع أفريقيا نمواً سريعاً منذ عام 2000 وحتى عام 2017، حيث ارتفع إجمالي حجم التجارة بين البلدين نحو 17 مرة، لتصبح الصين بذلك أكبر شريك تجاري لأفريقيا لـ9 سنوات متتالية.

وفي عام 2017، ارتفعت تجارة الصين مع أفريقيا بنسبة 14٪ على أساس سنوي، لتصل إلى 170 مليار دولار أمريكي، واستمرت وتيرة النمو السريع حتى النصف الأول من عام2018، حيث قفز حجم التجارة 16% إلى ما يقرب من 100 مليار دولار، خلال الست شهور الأولى، في حين ارتفعت استثمارات الصين في أفريقيا بأكثر من 100 مرة منذ عام 2000 وحتى نهاية عام 2017.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، بلغ الاستثمار الصيني السنوي المباشر في أفريقيا حوالي 3 مليارات دولار في المتوسط، وبحلول نهاية العام الماضي، كانت قد بلغت استثمارات الصين بجميع أنواعها في أفريقيا 100 مليار دولار، مغطية تقريباً كل دولة في القارة الإفريقية.

المحاضرة الخامسة عشر: الاستراتيجية الصينية في إفريقيا.

تعتمد الاستراتيجية الصينية في إفريقيا على عدة محاور:

أولاً: الإستفادة من العولمة الاقتصادية:

لم تكن العولمة هي الأداة التي تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بها وحدها للسيطرة على العالم اقتصادياً؛ فلقد أجادت الصين ذاتها في الإفادة بها حين حاكمت الغرب إلى آليات السوق وديناميكية الاستثمار؛ فمن حيث لم يرد الغرب فقد مكّن «الاختراع الغربي» الصين من الثبات في وجه محاولات إبعادها عن الاستثمار الهائل في إفريقيا، لا سيما في المجال النفطي.الأمر ذاته وجده الغرب حياله فيما يتعلق بالهند وكوريا الجنوبية وماليزيا, وغيرها من الدول التي استقوت بوجودها الصين على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

ثانياً: الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية التي تقوم بالتعامل معها:

تنأى الصين عن التورط في الصراعات الداخلية, أو إزعاج القادة الأفارقة بطموحات سياسية لها في القارة، وتسعى إلى تقديم صورة مغايرة عن تلك التي يعرفها الزعماء الأفارقة جيداً عن الاقتصاد الأوروبي, والذي يهدف إلى ترجيح كفة بعض الموالين له على أقرانهم في الدول الإفريقية، ودمج الاقتصاد مع سياسة توسعية تمتص الموارد الإفريقية تحت ذرائع دولية مختلفة؛ تتعلق أحياناً بالإرهاب, أو بالإغاثة, أو تأمين المصالح الغربية؛ ما يتيح للدول الغربية التدخل في شؤون الدول الإفريقية إلى حد اعتبارها ضيعات خاصة.

ولذلك فالساسة الصينيون دائماً ما يرددون قولهم بأن الصين لا تخلط السياسة بالاقتصاد فـ «السياسة هي السياسة, والأعمال هي الأعمال (Business is business) وهي تعطي مثلاً على ذلك من خلال وجودها في السودان، كما صرّح نائب وزير الخارجية الصيني زهو ونزهونغ صيف العام 2004م حول قضية دعمها الحكومة السودانية ضد قوات المتمردين: «الأعمال هي ما يهمنا، ونحن نحاول فصل الأعمال عن السياسة، وأعتقد أن الوضع الداخلي السوداني هو شأن داخلي، ونحن لسنا في موقف يتيح لنا أن نفرض مواقفنا على الحكومة»، والظاهر لدى الحكومات الإفريقية أن الصين هي دولة اقتصادية بحتة, وهي بذلك لا تتناول القضايا السياسية الحساسة في العالم، ومنها إفريقيا التي تخلو أجندتها من الحديث عن صراعاتها ومشكلاتها السياسية, سواء أكانت الخارجية أو الداخلية.

ثالثاً: تقديم المساعدات غير المشروطة:

تقدم الصين ذاتها للحكومات الإفريقية على أنها البلد النظيف من الأطماع «الاستعمارية» التي تشوه تاريخ نظرائها من البلدان الأوروبية صاحبة السوابق الصراعية والاضطهادية للشعوب الإفريقية، لا سيما في عصور استباحة الرق في الغرب والجنوب الإفريقي، والعديد من المذابح التي مهدت الطريق للسيطرة الأوروبية على معظم بلدان القارة السمراء.

وفي منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي يضم 46 دولة إفريقية من أصل 53 دولة هي كل دول القارة، والذي أعلن عنه من بكين عام 2000م، تم إسقاط ديون تبلغ نحو 1.2 مليار دولار من ديون دول القارة دون شروط مسبقة على الصعيد السياسي خصوصاً.

رابعا: انتهاج أسلوب الشراكة التنموية:
تبدي الصين حرصاً لافتاً على الشراكة التنموية مع الدول الإفريقية؛ بخلاف الدول الأوروبية التي حرصت عبر قرون على جعل إفريقيا مستودعاً للمواد الخام، ولم تقدم ما يمكنه أن ينهض بالقارة، والمثير لحفيظة الأوروبيين في هذا الصدد أن العلاقة بين الصين وإفريقيا الآن هي الأفضل بشكل كبير في مجال التنمية للقارة، وتفعيل الشراكة النفعية من كلا الجانبين،

وببراجماتية واضحة تعرض بكين قيامها بتمويل مشروعات البنية التحتية التي توقف البنك الدولي ومعظم الجهات المانحة الثنائية عن تمويلها منذ عقود مضت, «وتشير الدراسات إلى أن الشركات الصينية تنفذ مشروعات البنية التحتية بتكلفة تعادل 25% من تكلفة الشركات الغربية؛ وهو ما دفع البنك الدولي ومؤسسات أخرى لتمويل مشروعات بناء الطرق من جديد؛ رغم مخاوف مسؤولي البنك من تعرض هذه الأموال للاختلاس»

خامسا: نشر الثقافة الصينية ونمط الاستثمار الصيني في إفريقيا:
تبسط الصين أرضية تاريخية للتعاون مع إفريقيا، ترتكن إلى أنها وإفريقيا تحملان تراثاً مفعماً بالقهر «الاستعماري» الذي مورس ضدهما، وكلاهما لا يريد تكرار تلك الفترة؛ فالصين قد عانت الاحتلال البريطاني (مثل بعض بلدان إفريقيا) ثم الياباني، وإفريقيا قد عانت منذ قرون الاحتلال البريطاني والفرنسي والألماني والإيطالي والبرتغالي والإسباني.

وتحاول الصين استثمار علاقاتها غير «الاستعمارية» - بحسب سياستها المعلنة على الأقل - في التسويق لنمط إدارة صينية في إفريقيا، أسلوب استثمار صيني يجعل إفريقيا دوماً بحاجة إلى خبراتها في هذا الخصوص، ويُعد صندوق تنمية الموارد البشرية الإفريقية الذي أنشأته، ويخرّج سنوياً نحو 4000 مهني إفريقي؛ إحدى ركائز هذه السياسة؛ إضافة إلى الاتفاقات المبرمة مع عشرات الجامعات الإفريقية لتبادل الخبرات.

كما أن بكين تحاول من خلال حركة السفر النشطة ما بين الصين وإفريقيا أن تستثمرها في الترويج للغتها الصينية الصعبة إلى حد كبير، والتي هي مع ذلك قد أضحت حلماً لكثير من الأفارقة لا سيما في القرن الإفريقي لتحقيق قدر من الثراء، وقد أقبل كثيرون بالفعل في السودان وأنجولا وزامبيا وكينيا على تعلم تلك اللغة، وبموازاة ذلك أطلق راديو الصين الدولي في العام 2006م محطة بكينيا تبث باللغات المحلية، وقد توجه العديد من الأفارقة للسفر إلى الصين لا سيما خلال المعارض التجارية, فيما بلغت أعداد الصينيين ببلدان

الجنوب الإفريقي مئات الآلاف؛ ما أسهم في نشر الثقافات الصينية بين الأفارقة, لا سيما في جنوب إفريقيا وزامبيا.

المحاضرة السادسة عشر: مستقبل التعاون الاقتصادي الصيني-الإفريقي: الحوافز والحواجز.

في إطار سعيها للمنفعة المتبادلة بين الصين وإفريقيا ساهمت الصين في تعزيز قدرة إفريقيا في الاعتماد على الذات, وتطوير قطاعها الزراعي عن طريق المساعدة في تشييد مراكز توضيحية للتقنية الزراعية, وتقوم بتنفيذ عمليات تشييد للبنية التحتية تحت إطار القروض الميسرة دون فوائد ومقابل تسديد تكلفة تلك المشاريع بتوريد المواد الخام إلى الصين, وتشجعها على تحسين نظامها الجمركي ومرافق التفتيش الجمركي بل وصل الأمر إلى إلغاء التعرفة الجمركية عن الصادرات الإفريقية إلى الصين.

بديهي أن الصين ساهمت نسبيا في القضاء على الفقر في إفريقيا أكثر من غيرها من المستثمرين, وأن الاستثمارات والمساعدات الصينية في مجالات التنمية ساعدت على تنويع التنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية ووطدت الأساس للتنمية الاقتصادية في القارة ورفعت من قدرتها على التنمية المستقلة وحسّنت من قدرة الأفارقة جزئيًا على المنافسة في المجال الاقتصادي العالمي ودفعت بالشركات الصينية إلى عولمة التنمية والاقتصاد المالي. بل قد تمددت الأنشطة الاستثمارية في مجالات الزراعة والتعدين والبناء إلى المعالجة المكثفة للقمامة والمخلفات والتصنيع والتمويل والعقارات.

وفي افتتاحيته للمؤتمر الوزاري الأخير للمنتدى الاقتصادي الصيني-الإفريقي (2012 في بكين), قال الرئيس الصيني هيو جنتاو: "إن شجرة الصداقة الصينية-الإفريقية التي غرسها الأجداد تحتاج إلى رعاية مستمرة من الأحفاد جيلاً بعد جيل", وهذا دليل قاطع على أن الصين تدرج العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا على رأس أولوياتها وتنظر لها كفرصة لتطوير اقتصادها وتحريك عجلاته العملاقة، مع سيادة منطق الإخلاص والصداقة والمساواة, وتغليب لغة المنافع التبادلية والازدهار المشترك والدعم المتبادل والتنسيق الوثيق والتعاون مع إفريقيا والأمم المتحدة والأنظمة التعددية والتعلم من بعضهم البعض، والحرص على التنمية المشتركة، وفق مبدأ الصين الواحدة وإفريقيا المستقلة لمستقبل الصين وإفريقيا مشترك ، وعليه نستخلص أن كل ما تقوم به الصين تجاه القارة الإفريقية هو من أجل تعزيز والحفاظ على عمق صداقتهما مستقبلا.